ـــــة نقاشية نظمتها «الميثاق»:

ـــــيراً في خدمة الكهرباء هذا العام

الاستثمار في الكهرباء هل هو من أجل تجاوز اشكالات التمويل.. هل ألغيت عقود شراء الكهرباء.. وكم تكلف الدولة.. ايضاً ما يتعلق بمكافحة الفساد في المناقصات وتوريد المولدات المستهلكة.. ماذا تعملون في هذا الجانب؟

□ مداخلة يحيى نوري:

فيما يتعلق بالبناء المؤسسي والاشكالية الإدارية.. ما مدى استفادة إدارة الكهرباء من التجارب الخارجية والعربية مثلاً لأن بعض مشاكل الكهرباء جوانب إدارية وتشريعية وتخلف في النظم واللوائح المنظمة لعمل المؤسسة.. وما أبرز المشاكل التي تواجه الكهرباء بشكل عام؟

□ مداخلة أحمد غيلان:

أود أن أعقب على ما طرح.. اليوم الكهرباء لم تعد للإنارة فقط.. الآن التوجه العام أن نتحول الى تعليم تقني والتعليم التقني يحتاج إلى طاقة كهربائية في كل مدرسة ونحن معنا (١٦) ألف مدرسة .. كم معنا مدارس فيها كهرباء.. والصناعة، السياحة، وجميع مكونات التنمية الشاملة تحتاج الى طاقة كهربائية هذا ما يتعلق بالأهمية.. أما فيما يتعلق بمشاكل الكهرباء فلم تعد مقتصرة على الانطفاءات .. الكهرباء بدأت تستنزف إمكانات ليست مخصصة لها، حيث تأخذ ٤٠٪ من دعم الدولة للمشتقات النفطية، لماذا.. لأن الطاقة تولد بالديزل، والديزل يباع لمن يولدون الكهرباء طبعاً بما في ذلك القطاع الخاص والمصانع يباع لهم لتر الديزل بـ(١٧) ريالاً، والدولة تتحمل بقية المبلغ.. نريد من الوزير ان يوضح لنا هذا الجانب.. اللتر الديزل اليوم بـ(٣٥ أو ٤٠) ريالاً .. ما زاد عن السعر (١٧) ريالاً ليس فقط للطاقة الكهربائية حتى للمصانع تتحمل أعباءه الدولة.. هل هناك معالجات في هذا الجانب.. ايضاً جانب ضوابط المناقصات يعني تجربة وراء تجربة في النهاية نكتشف أن المشروع هذا مضروب .. يعني ألا تستطيع الدولة ووزارة الكهرباء أن توجد ضابطاً معيناً يستطيع أن يحمل المسؤولية الكاملة من تلاعب بهذا المشروع أم أن أموال الدولة أصبحت مالاً سائباً كل واحد ينهب من جهة..؟

□ مداخلة جميل الجعدبي:

أنا كإعلامي أعتز بإنجازات حكومة المؤتمر وافتخر ايضاً بتجاوزها للعراقيل والتحديات والمصاعب .. والسؤال ألا تعتقدون معالي الوزير أن هناك دوافع سياسية تعيق مشاريع الكهرباء.. نحن لا نقول هذا لكي نلقي بالتهمة على أطراف أخرى.. لكن لكي نستطيع أن ننفذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية ولحكومة المؤتمر.. ونحن أمام انتخابات ولاشك أن هناك قوى سياسية من مصلحتها أن تأتي انتخابات ٢٠١١م والكهرباء مطفأة لكي تكون خير شاهد على فشل حكومة المؤتمر الشعبي العام.. فيا ترى كيف سيكون وضع الكهرباء بداية العام القادم.. وإلى أي مدى نستطيع القول ان وزارة الكهرباء نفذت ما يخصها من البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية وحكومة المؤتمر؟

□ مداخلة نبيل عبدالرب:

أتاح قانون الكهرباء- الذي اعتبره من أهم الإنجازات لقطاع الكهرباء والاخ الوزير كان مبادراً لإخراجه والعمل على البدء بتطبيقه- فرصاً لإجراء الإصلاحات لهذا القطاع، لكن فيما يتعلق بالقطاع الخاص هل تعتقدون أن الشركات أو رجال الاعمال اليمنيين قادرون على الدخول في مشاريع كهربائية وأنتم أدرى بتكلفتها وخاصة في مجال التوليد.. هل بدأتم في اتفاقات مع القطاع الخاص والشركات داخلياً وخارجياً..؟!

□ مداخلة الاستاذ عبده الجندي:

الحقيقة الكهرباء هي الشيء الذي يحس به كل الناس سواءً في المدينة أو في الريف لأنها وسيلة الانتقال الوحيدة من عصر الظلام الى عصر النور.. وكل الناس لا يريدون أن يعيشوا في الظلام.. قديماً قال لينين ان الاشتراكية هي الكهرباء.. واليوم نقول ايضاً بأن المدنية هي الكهرباء.. الاخ الوزير طيب ورجل مخلص لكنه ورث تركة متخمة بكل التعقيدات والمشكلات وهذا ما يجعل الآخرين يتفاءلون. فربما استطاع ان يضع بداية جادة لما نحتاج اليه.. طبعاً في البداية طرح لنا المشكلة وكان واضحاً انه إذا أردنا ان ننجز شيئاً في الكهرباء حتى لو كانت الفلوس بأيدينا، نتوقع الإنجاز بعد ثلاث سنوات .. لأن أمامنا تعقيدات وأشياء كثيرة جداً.. فنحن نقول انه خلال هذه الفترة هل ممكن ان نتغلب على الصعوبات.. صعوبات الاطفاء.. يعني الناس الذين ذاقوا طعم الكهرباء يكون الإطفاء لديهم شيئاً كريهاً، بل يتحول الى سلاح سياسي بيد كل الخصوم.. وهو سلاح محسوس وملموس من الناس.. الكهرباء مطلب تنموي.. الكهرباء مطلب خدمي.. الكهرباء مطلب إنتاجي.. الصناعة والاستثمار بحاجة الى كهرباء.. لذا نقول يجب أن تكون الكهرباء في مقدمة الأولويات العشر.. وإذا كنا موعودين بدعم سواءً من بلادنا أو من الخارج .. يجب أن ترصد الامكانات الكافية لها وأن تكون هذه المرحلة هي مرحلة الكهرباء.. طبعاً مطالبنا كبيرة وإحساسنا بالكهرباء يومي مع كل إطفاء .. لكن ايضاً أملنا كبير في الاخ الوزير والذي كان واضحاً منذ البداية، ونحن نقدر حجم الصعوبات التي يواجهها لكن نقول هل بإمكان القطاع الخاص أن يساهم بدور محدود في إطار التوليد مع ان الربط والتوصيل تكلفته ربما لا تقل عن تكلفة التوليد بل أحياناً قد تكون أكثر.. ونحن نريد التركيز في الحديث على هذا الموضوع.

□ الشيخ ياسر العواضي:

نعطي فرصة للأخ الوزير للإجابة وتوضيح الاستفسارات؟

- الوزير:

شكراً لكل المتحدثين في هذه المداخلات سواء أكانت توجيهية أو تشجيعية أو انتقادية، فأنا حقيقة أشكر الجميع على ما قالوه وأحب أن أوضح حول ما قيل عن محطة مارب.. ان تشغيلها كان بالنسبة لي تحدياً فمنذ أول يوم أديت فيه اليمين ذهبت الى إدارة المشروع، وقد كان واحداً من المشاريع المتعثرة وركزت جهدي على تشغيله وربما استنزف ذلك كل وقتي واشتغلت كمدير مشروع وبحمد الله توفقنا ووصلنا الى تشغيل المحطة وكان يفترض أن يتم التشغيل في شهر يوليو لولا مشكلة الغاز، ولكن محطة التنقية مع شركة صافر هي التي تأتي بالغاز الذي لم يكن حسب المواصفات.. وبذلت اللجنة الوزارية التي شكلت برئاسة الاخ رئيس الوزراء ومن وزارات الكهرباء والنفط والشئون القانونية والمالية جهداً طيباً لحل مشكلة تزويد المحطة بالغاز المطلوب، فبعد كل الإجراءات تم الاتفاق على تبديل المحطة القديمة وبالتالي وجد هناك مصدر للغاز نظيف من هذه المحطة، فاستغلت.. والآن المحطة شغالة، فالتشغيل التجريبي كان مهمته اكتشاف الاخطاء، لذلك لا يوجد في إنشاءات المحطة أي خلل.. الآن المحطة تعطي بكل قدرتها يعني المولد (١) يفترض يعطي 114 ميجا ونحن نستلم 135 وهذا يعني ان المحطة تعمل بكامل قدرتها ولا يوجد أي ضرر من الشوائب ولذلك كانت الاشكالية هي في نوع الغاز، حيث إنه لم يتوافق مع المواصفات التي وضعتها الشركة المصنعة للمحطة.

الموضوع الثاني: أتفق مع الاخوان حول أهمية الكهرباء، فلها أهمية قصوى وتأثير مباشر، وكما قال الاستاذ عبده الجندي هي مطلب ضروري وأساسي.. وأحب أن أقول للشيخ عبدالحميد: ان لدينا خطة موجودة حتى العام ٢٠٢٥م وقسمناها الى قسمين: قسم ينتهي في عام ٢٠١٢م والآخر في ٢٠٢٥م أما بالنسبة لتوقعات الأحمال على ماذا بُنيت؟ فبنيت على أحمال كهربائية- الحمل العام، الطلب على الكهرباء.. كم نريد عام ٢٠١٠م وهكذا فالخطة موجودة وتنفيذها محدد بالعام، ولكن حصلت بعض المعوقات سواء في اجراءات المناقصات أو في قضية توفير الغاز في بعض المناطق.. الخطة توضح كم نريد في عدن والحديدة وبلحاف، وبالإمكان إعطاؤكم نسخة من الخطة الاستراتيجية التي أقرها مجلس الوزراء.. الشيء الأساسي الذي قامت عليه الخطة أن هناك اختلالاً أو رقماً غير حقيقي في الأحمال.

الشركات الاستشارية التي قامت بالدراسة تأخذ الطاقة المباعة من محطات الكهرباء بسبب دعم الدولة للوقود، هناك مصانع خارجة عن شبكة الكهرباء، ولكنها تستفيد من الكهرباء في وقت تكون فيه الأحمال خفيفة يعني إنارة فقط ولكن عندما تشغل للإنتاج تُستخدم مولدات لرخص مادة الديزل، وبالتالي ربما تكون الأحمال والدراسات التي تمت غير حقيقية ولكنها مأخوذة من أرقام صحيحة.. هذا بسبب دعم الحكومة للوقود، ولكن عندما تتم هذه الاصلاحات ستظهر الارقام الصحيحة.

ولكن الدعم الذي تقدمه الحكومة هي لا تقدمه للكهرباء وإنما للمواطن وينعكس ذلك في انخفاض التعرفة المحددة على المواطن.

ياسر العواضي:

الكهرباء بحاجة إلى عمل استراتيجي

نصف السكان خارج نطاق الكهرباء

□ مداخلة أحمد غيلان:

عفواً لكن الديزل يباع بـ(١٧) ريالاً أرخص مما يباع للمواطن..؟!

- الوزير:

أنا قلت ان الدعم الحكومي ليس للكهرباء.. لأنك تتحدث عن (٤) ريالات للكيلووات للكهرباء واللتر الديزل الآن بـ(١٢٠) ريالاً وهو ينتج في حدود (٣ أو٣،٥) كيلووات يعني السعر المفروض للكيلووات أن يكون (٤٠) ريالاً بدلاً من (٤) ريالات هذا بالنسبة للشريحة الأولى، أما الشريحة الثانية فهي بـ(٧) ريالات ويجب أن نصحح هذه المعلومة، وحقيقة هذا الدعم هو جزء من الاختلالات.. ومن ناحية الفاتورة فإن التعرفة المقدمة للمواطن تُعتبر منخفضة جداً مقارنة بدول الجوار ما عدا السعودية.

ورغم انخفاض التعرفة للأسف هناك شريحة من الناس تتعامل مع الكهرباء بغير ما تتعامل مع خدمات الهاتف عند التسديد.

التحدي بالفعل كبير ويجب أن نخرج من هذه المشكلة ولابد أن نكون منطقيين لأنها تراكم سنوات.. أعني أنه لا يمكننا ان نجلد انفسنا في أشياء لا نستطيع أن نعملها.. الجهد والمثابرة والاجتهاد مطلوب لكن علينا أن نسمي الاشياء بمسمياتها، فإذا كان لديك مشروع فلابد أن يتوافر المبلغ، ولو قلت انه بجهد استثنائي، ذهبت للتعاقد مع شركة كم ستستغرق من فترة في التصنيع ثم التركيب، فبعض الاشياء لابد أن تكون لها مراعاة في مشاريع معينة تتطلب فترة زمنية والغرض تحديد المقصّر والمهمل.

وهناك أشياء نفترضها في أحسن الاحوال إجراءات مناقصة وعقود وغيرها تستغرق من ٦ الى ٩ أشهر وفترة التصنيع والتنفيذ هي الفترة المثالية وبعدها هناك اشكاليات تؤخر ٥٪ ١٠٪.. مشاريع الكهرباء ليست كبناء سور أو بناء مدرسة، فمواردها محلية وليس فيها دين، لكن الكهرباء فيها دين لأنك تتعامل مع شركات دولية كبرى تأخذ القيمة بالكامل.

الموضوع الآخر.. الإجراءات النوعية أعتقد بالفعل أن القيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ الرئيس والحكومة مستوعبة لهذه المسألة وهناك جهود كبيرة تبذل لتنفيذ الخطة الاستراتيجية المقرة من مجلس الوزراء نحن نتوقع خلال سنتين الى ثلاث سنوات أن يتم القضاء على هذه الاشكالية مع أنه لابد من مراعاة ان المشكلة ليست على الحكومة وإنما هناك جهد ومسؤولية على المواطن.. نحن نقول ان الدولة عليها التمويل لهذه المنشآت والمحطات وإذا لم يكن لديها موازنة تشغيلية وصيانة لضمان ديمومة استمرارها، فهذه ستكون إشكالية، وهذا لا يتأتى الا باستيعاب المواطن بدفع ما عليه من مستحقات استهلاك الطاقة.

نشعر أن هناك قطاعاً كبيراً من المواطنين نظرتهم لخدمة الكهرباء أو المياه فيها لامبالاة ولا يحسون بأهميتها الا عندما تذهب .. يعني المواطن مستعد أن يدفع ألف ريال لوايت ماء في اليوم ولكنه لن يدفع فاتورة كهرباء بـ١٠٠٠ ريال، لفترة شهر.. فهذه النظرة يجب أن تتغير..

أنا متفائل بإمكانية التغلب على هذه المشكلة خلال سنتين، ولكن يجب أن يجابه ذلك ما يخص قضية التحصيل للفواتير ودفع قيمة الاستهلاك.. فالخدمة مطلوبة ولكنها بثمن ويجب أن نراعي موارد الدولة، وحقيقةً دعم الوقود بالفعل يثقل كاهل خزينة الدولة بمبالغ كبيرة.. إذاً لماذا الدعم؟.. ليس للكهرباء وإنما للمواطن، ونحن كيف نخفف هذا الموضوع وكيف نحسن الخدمة.. لا نقول إن على الحكومة أن تتجرد من الدعم ولكن يجب أن يكون بشيء عقلاني، فالوضع الذي نحن فيه غير موجود في أي بلد في المنطقة، وأقول لا يوجد تعرفة كهرباء منخفضة مثل اليمن سوى في مصر والسعودية.

المطلوب أن تتكامل جهود الحكومة مع جهود المواطنين لأن جهد الدولة والحكومة سيظل ناقصاً إذا لم يكن هناك تجاوب وتفاعل من قبل المواطن صاحب المصلحة في هذا المجال، ولعلكم لاحظتم في مأرب كم تعرض مشروع الكهرباء لأضرار وإعاقات قد تكون بسبب نوايا سياسية تريد تأخير هذا المشروع الحيوي وهو بالفعل موضوع حساس وفي المحك بالنسبة للحكومة.

وحقيقة كانت هناك أطراف تسعى لعدم إنجاز هذا المشروع في الوقت المناسب وكان هناك أشخاص يطلقون النار على أسلاك الربط الكهربائي لكننا تجاوزنا هذا الاشكال والمطلوب حقيقة من الوسط الاعلامي أن يكون له دور، لأن ضرر ذلك على الجميع وليس استهدافاً للحكومة والدولة وإنما للمواطن، وحقيقة لم نلحظ أية استجابة وتفاعل عند الاعتداء على خط النقل الكهربائي مأرب/ صنعاء لست مرات تقريباً، ونحن في المرات السابقة حاولنا مداراة الامر ولكننا في المرتين الأخيرتين للاعتداء قمنا بإصدار بيان حتى يكون الناس في الصورة لما نواجهه من إعاقات.

وفيما يخص الاصلاحات.. فالقانون أعطى الفرصة لاستثمارات القطاع الخاص، الاستثمار في التوليد وفي التوزيع الا خطوط النقل فهي سيادية وهذا الأمر ليس موجوداً في بلادنا فقط بل في كثير من الدول ومأخوذ من تجارب، حتى الدول الغنية دخلت في هذا المجال، ويفضل أنها من تقوم ببناء المحطات والتوليد ولكن بالنسبة لنا أنتم تعرفون موارد الدولة وما يتطلبه قطاع الكهرباء من استثمارات باهظة جداً ، لذلك الاستثمار يبدأ بالتوليد.. والتوليد ليس له علاقة بالتعرفة وإنما هو يستثمر في بناء محطة والدولة تشتري منه وهي التي تسعر التعرفة للمواطن، والتعرفة هي بقرار من مجلس الوزراء ليس من حق أي شخص أن يعدل فيها لأنها قرار حكومي صرف..

والتوزيع هو انه قد تعطي حياً سكنياً وقد تعطي منطقة لعدد جماعي بنفس التعرفة.. اللهم ان هذا الشخص سيقوم بعملية التحصيل وعملية الفوترة وعملية التشغيل والصيانة، وربما يكون أكثر تجاوباً.. هذا واحد من الإشكال.. فالتعاونية تعني أن المواطن ساهم في المشروع.. طبعاً من الاصلاحات الاخرى المتعاقدون في العام الماضي ثبتنا حوالى ٣ آلاف متعاقد حتى عام ٢٠٠٥م وسنثبت بقية المتعاقدين خلال العام الجاري والقادم وحقيقة أعطينا توجهاً لرفع مهنية المؤسسة من خلال إعطاء الأولوية في التوظيف للمهندسين لأن نسبتهم منخفضة وهذا جزء من الاصلاح الذي نقوم أما قضية الفاقد وتحصيل المديونية.. فلدينا تمويلات خارجية لتأهيل الشبكات.. هناك حالات ربط عشوائية، يعني المواطن نفسه يعتدي على الشبكة، وهناك أناس بدون عدادات، وهذه الحملة التي نقوم بها لتركيب عدادات لمن ليس لديه عداد وتركيب أسلاك مناسبة للأحمال الكهربائية التي عملها المواطن، وفي حالة عدم استجابة البعض سنقوم بفصل التيار وإحالة الشخص الى النيابة.

أما بالنسبة للمديونية فقد وضعنا خطة لذلك لأنها تراكمات حوالى عشر سنوات كل سنة نحدد نسبة تخفيض الفاقد ونسبة تخفيض المديونية، ولذلك عملنا إدارة مشروع للفاقد، ولعلمكم ان هذه المشكلات ليست في كل محافظات الجمهورية وإنما في حوالى (٤-٥) محافظات ونحن مركزون عليها .. ولذلك أنشأنا إدارة مشروع تقليل الفاقد مثلاً لأمانة العاصمة ومحافظتي صنعاء وعمران، ولدينا أيضاً في مناطق أخرى.

لأن هذه المناطق تستهلك ٣٥٪ من الطاقة الكهربائية المباعة، كما أن الفاقد فيها مرتفع، وأخرى الفاقد فيها معقول..

وفيما يخص الديون قمنا بعمل بلاغات لكل المتهربين وهي ليست كما يتصورها البعض .. دائماً يتكلمون عن شخصيات فهناك ديون لمرافق حكومية وديون لناس من مختلف الشرائح، وهناك شخصيات اجتماعية وقد تقدمنا بكشف إلى مجلس الوزراء حددنا فيه الأسماء.

هذا جهد بذلناه ورغم ان بعض الصحف تناولته بطريقة كأنها هي التي كشفته وقامت به للأسف.. والحكومة اتخذت الإجراءات إزاء ذلك.. الآن المشتركون الذين رفضوا السداد رفعنا دعوى بهم إلى القضاء وهناك مرونة في جدولة المديونية سواء للمرافق الحكومة أو كانت قطاعاً خاصاً أو مواطنين وخصصنا غرفة عمليات لمتابعة هذا الأمر وملتزمون ببرنامج زمني مع الحكومة في هذا الجانب.

ومن ضمن الاصلاحات اننا سنبدأ في تطبيق عداد الدفع المسبق وسيكون له فوائد كثيرة في الترشيد للأسرة وفي الترشيد للاستهلاك للبلد بصورة عامة، ونحن بدأنا التجربة في أحد أحياء أمانة العاصمة، وقد تم تركيب حوالى ١٠٠ عداد ولكن هذا الجانب سيُفعَّل وسيتم تدشينه خلال الأيام القريبة القادمة، ونطلب من الجميع أن يتفهموا أهمية عداد الدفع المسبق وترشيده للاستهلاك من خلال كرت بـ٥٠٠ ريال و ١٠٠٠ ريال، وهذه العملية ستخفض نسبة المديونية وستسهل عملية التحصيل..

فيما يخص المناقصات وقضايا الفساد لاشك أن هناك قصوراً في العمل.. ونحن في الحقيقة نطلب فقط المهنية لا نطلب نقل الكلام العام أو الاستياء العام، فعندما نتكلم عن مناقصة معينة يجب أن نسمي الاشياء بمسمياتها من حيث أن فيها فساداً.

نحن نطلب من الوسط الاعلامي عدم التكلم في العموميات.. حتى لا يتم زرع الاحباط لدى الآخرين خاصة أن هناك أناساً مخلصين في العمل.

حقيقة نحن نبذل جهداً في جانب الاصلاح سواء فيما يخص المناقصات أو أي أعمال نشعر أن فيها تلاعباً .. حيث نقوم بكشفها ونتخذ الإجراءات الإدارية إزاءها، إضافة إلى ما تقوم به الأجهزة الرقابية في مجلس النواب وهيئة مكافحة الفساد والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، ونحن نتفهم تقاريرها وما تطرحه من ملاحظات، أما بخصوص محطة مارب الحالية فقد استلمنا المولد الأول وإن شاء الله المولد الثاني سنستلمه بعد اسبوع والمولد الثالث سيتم استلامه حسب الزمن المحدد وهذا هو المخطط أمامنا ولا يوجد مشكلة تؤخر ذلك، ونتوقع استلامه نهاية شهر أبريل.. بعدها ستبدأ فترة الضمانات المتعلقة بالعقود نفسها.. البناء المؤسسي اعتقد أن القانون جيد وضمناه كثيراً من التجارب كـ «التجربة الأردنية، البنك الدولي.. الخ».. حجم المعاناة يتمثل في التراكم، الذي يخلق لنا نوعاً من الإصرار على الإصلاح والصبر على العمل، فإذا لم نصبر ونتفهم التراكمات فالارتجالية سنضيع ما تم عمله وإنجازه.. فلو كل وزير للكهرباء نقض ما تم قبله ستتفاقم المعاناة وستفرض علينا أحياناً أشياء تجعلنا نرتجل في أعمالنا ونقع في أخطاء كبرى.

إن قانون الكهرباء له سنة تقريباً منذ صدوره واللائحة التنفيذية ستصدر قريباً والإجراءات سليمة، وهناك اصلاحات طيبة ولكن كيف نعالج هذا الكم؟

نحن موجودون على رأس هذا القطاع سنبذل كل جهودنا بطريقة أو بأخرى لابد أن يساندنا الاعلام وخصوصاً «الميثاق» ولابد أن تكون جهود الحكومة تضامنية حتى لانرمي بالقصور هنا وهناك، وللأمانة فنحن نعمل بروح الفريق الواحد وهذا لا يمنع أن نتكامل لنتعاون من أجل تجاوز اشكالية الكهرباء.. الحكومة متفهمة للوضع بشكل كبير، وهناك دعم غير محدود من فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، وأنا متفائل جداً بتجاوز هذه المشكلة.. ومنطلق تفاؤلي يأتي بما تم إنجازه وماهو على طريق الانجاز.. ونطلب من الجميع أن يتفهموا الوضع الاقتصادي الذي تمر به بلادنا، فالأزمة المالية عصفت بالعالم وأثرت على كل مناحي الحياة.

ونحن بتوفيق من الله وبحكمة الأخ رئيس الجمهورية واجهنا الأزمة وتجاوزنا اضرارها وما نطلبه هو أن نكون واقعيين في أشياء كثيرة ونتفهم الاصلاحات المطلوبة لتعزيز الوضع الاقتصادي واصلاح أي اختلالات تضر بالاقتصاد الوطني، وأقول: إن الكهرباء بالفعل حساسة ومفتاح التنمية

الكهرباء مفتاح التنمية.. ومتفائل بتجاوز مشكلاتها

نعمل على تسهيل معاملات الناس ووقف الربط العشوائي

بدأنا بتجربة كروت الدفع المسبق لحل إشكالية التحصيل

□ عبدالحميد راجح

□ عبدالقوي الشميري

□ عبده محمد الجندي

عبدالحميد نعمان راجح:

الرئيس وضع تطوير الكهرباء جزءاً أساسياً في برنامجه

الشميري:

المطلوب خطة استثنائية لسد العجز في الكهرباء

الجندي:

الكهرباء يجب أن تكون في مقدمة الأولويات العشر

وأرجو ألا نحبط مما حصل وإن شاء الله ستلاحظون تحسناً في وضع الكهرباء اعتباراً من أبريل القادم والإجراءات التي تتخذها وزارة الكهرباء والحكومة بصفة عامة ستلاحظون نتائجها من خلال ذلك.

لا نريد أن نختزل الأسئلة.. هل ستنقطع الكهرباء أم لا؟ أقول إن هناك تحسناً في وضع الكهرباء وتقدماً وإجراءات فاعلة في مسيرة الخطة التي وضعتها الحكومة لحل هذه الاشكالية وهناك توسع، واطمئنكم بأن ما اعتمدته الحكومة هذا العام في موازنتها للكهرباء مبلغ كبير لم يرصد مثله في السابق لأقول إنه سيغطي ما تحتاجه الكهرباء ولكن سيحسن كثيراً من الأداء.. هذا العام ستلاحظون تشييد كثير من المشاريع الاستراتيجية مثل خط النقل باجل - عبس - مشروع مديريات حجة - تدشين مشاريع تتعلق بالتقوية ومشاريع أخرى لتأهيل الشبكات، نهاية العام وستلاحظون كماً هائلاً سواء أكان من القروض أو المنح سيتم استيعابها أو ما هو مخصص للبرنامج الاستثماري الذي اعتمدته الحكومة.. إذاً الأمور تسير نحو الافضل، فلا نجعل المعاناة تضغط علينا الى أن نفقد الأمل في الإصلاحات.

نحن بحاجة الى نشر التوعية.. لتوضيح العديد من القضايا للرأي العام لأن المواطن مايزال بحاجة الى التوعية في كثير من قضايا الكهرباء.

وأنا أشير هنا الى أن صحيفة المؤتمر «الميثاق» لابد أن يكون لها دور رئيسي في ذلك ، وأيضاً كافة الوسائل الاعلامية.. قطاع الكهرباء قطاع خدمي، وأحياناً يخضع للتناول بقصد المكايدات السياسية، لكن ما يفترض هو كيف يتم الدفع للمزيد من الاصلاحات وتشجيعها ، وفي نفس الوقت ندعو المواطن إلى التفاعل بما عليه من واجبات.. الحكومة ملزمة سياسياً وأدبياً أن تنجز مشاريعها، كما ان المواطن يجب أن يكون له دور في حماية هذه المنشآت الخدمية.

هناك من يقف في وجه تنفيذ مشروع ما ويعترض عليه، وما يقلقنا أن بعض هذه التصرفات الغريبة تأخذ منحى سياسياً إضافة الى عوامل غير عقلانية تعطل سرعة تنفيذ هذا المشروع الخدمي للمجتمع ككل..

بهذا نكون قد وصلنا الى نهاية هذه الحلقة النقاشية التي سعدت بها كثيراً وأطلعت الرأي العام من خلالها على واقع الكهرباء بشكل متكامل، وإذا كان هناك استفسار لدى الحاضرين الآن أو في أي وقت آخر فأنا على استعداد لتوضيح أي شيء، هناك من يقول إنني بعيد عن الاعلام وأنا أقول: إن عملنا محسوس، والمواطن لا يهمه ما نقول بقدر ما تهمه النتيجة.. التوضيح مطلوب ولكن في الأخير المواطن يريد كهرباء..

دعوني أعرج في الختام على مصادر الطاقة الجديدة المتجددة، فنحن اتجهنا نحو مصدر توليد الطاقة عن طريق الغاز لسهولة وتوافر هذه المادة لدينا، وهذا لا يمنع من التفكير بمصادر توليدية أخرى كالرياح ولدينا محطة الرياح في المخا كأحد المشاريع، وأيضاً مصدر الطاقة الشمسية، وبهذا الخصوص لدينا ألف مسكن سيزود بالطاقة الشمسية، كما لدينا مشروع في عدن في قرية الصيادين سيتم افتتاحه قريباً في منطقة قعوة، ولدينا تمويل من المانحين بحوالى ٩ ملايين دولار لإنارة المنازل الريفية بالطاقة الشمسية.. أما طاقة الرياح فهي الاقرب ولدينا مشروع سنبدأ قريباً بإجراءاته التنفيذية.. وما يتوجب علينا في الحكومة ألا نغفل أي مصدر من مصادر الطاقة ولا نتجاهل أياً من تجارب الآخرين.. وعندنا توجه أيضاً للربط الكهربائي مع دول الجوار كأحد الخيارات.

□ مداخلة حفظ الله الأحمدي:

المداخلة تتعلق بصعوبة حصول المستهلك على خدمات الكهرباء من خلال الحصول على «العداد» لمعالجة الفاقد، لأن هناك من لم يحصل عليه فيقوم بالربط العشوائي.. ماذا عن خطط الوزارة في هذا الجانب..؟

الشيء الآخر هناك خطط استراتيجية لنقل الطاقة من توفير الخدمة للمستهلك العادي الى توفيرها للاستثمارات.. نريد توضيحكم؟

- الوزير:

كلفة إدخال الكهرباء مختلفة عن التلفون وما يتطلبه ذلك من إجراءات ونحن عملنا دليلاً ارشادياً للحصول على عداد، لكن كثيراً من المواطنين يسترخص المواد ما يؤدي الى حدوث مشاكل كهربائية في منزله قد تصل الى الحريق.. هناك قصور في بعض المناطق بهذا الخصوص ونحن نعمل جاهدين كجزء من حملة الاصلاحات، في إنهاء الربط العشوائي وتسهيل معاملات الناس لإدخال الخدمة بسهولة، كما أننا سنبدأ بتقريب مراكز الخدمات للمجمعات السكنية، ويجب أن يتفهم المواطن أهمية نوع الكابلات التي يحددها المهندس له لشرائها.. هناك من يخسر ملايين في بناء منزله وعندما يصل الى أدوات الكهرباء يبخل ويأخذ أدوات رديئة تهدد بحدوث مخاطر على السلامة.. كما أن البعض يقوم ببناء مسكنه تحت خط الكهرباء ما يؤدي الى حدوث مشاكل قد تسبب الوفاة..

أما ما يتعلق باستثمار الكهرباء، فنحن نسير على خطة حتى نستكمل توفير الطلب على الطاقة، فالاستثمارات تحتاج الى موثوقية في الكهرباء وعندما تتجاوز الإطفاءات حينها ستكون توجهاتنا أكبر وأوسع.

□ مداخلة أحمد غيلان:

أشرت- يا معالي الوزير إلى أن أمانة العاصمة وصنعاء وعمران تأخذ ما نسبته ٣٥٪ من الطاقة المباعة.. ألا يجب أن تكون هناك خطة لتوليد طاقة خاصة لمناطق استثمارية صناعية أو غيرها.. كما أشرت الى وجود مواطنين يبنون تحت خطوط الكهرباء ونحن سمعنا وعايشنا كوارث حصلت كوفاة أطفال بصعق كهربائي لخطوط الضغط العالي ما سبب أكثر من مأساة انسانية.. فلماذا لا تشارك الكهرباء في تقديم مساعدات لأسر الضحايا من منظور انساني إذا لم يكن واجباً عليها..

- الوزير:

أبدأ بالرد على سؤالك الأخير نحن نبحث عن السبب لأية مشكلة ونجد إما أن المنزل غير مؤرّت أو أن صاحب المنزل عمل «لمبه» تؤدي الى حريق.. وهناك من يبني تحت خطوط الضغط العالي.. يا أخي كل خط كهربائي يفترض أن يبعد عن المنزل من ٤-٥ أمتار ولا أحد يستطيع أن يصل الى هذه المسافة.. وأي صحفي بدلاً من أن يحمل وزارة الكهرباء المسؤولية عند حدوث أي تماس كهربائي أو صعق كهربائي عليه أن يذهب لمعرفة السبب وسيجد الحقيقة أمامه واضحة..

أما فيما يخص ازدحام صنعاء لايعني أن الخدمات متوافرة فيها دون غيرها من المحافظات، لكن لأنها العاصمة، وكثير من مؤسسات الدولة تتواجد فيها جعلت الهجرة مرتفعة، وهذا ما جعلها من أكبر المحافظات استهلاكاً للكهرباء.

□ مداخلة عبدالقوي الشميري

رئيس دائرة الدراسات والبحوث بالأمانة العام:

قلتم ان الكهرباء مرتبطة بكل مجالات التنمية والإشكالية الحاصلة اليوم تتطلب أن يكون هناك خطة استثنائية مرتبطة بزمن معين ومدعومة مالياً لسد العجز الحاصل..

– الوزير: الخطة الاستثنائية موجودة واعتمدتها الحكومة وهي خطة قصيرة المدى نهدف من خلالها الى توفير ١٤٠٠ ميجا حتى ٢٠١٢م.. ونعمل على إنجازها من خلال محطة مارب الغازية الاولى والثانية والثالثة.. لكن كابوس المعاناة يجعل الكثير يتشكك في تنفيذها.. ونحن نطمئن الجميع بأن العزم موجود وسنصل الى حل مشكلة الكهرباء حسب التوقيت المحدد سواءً بتنفيذ الخطة أو بشراء الطاقة أو عن طريق القطاع الخاص.. همنا إنهاء المشكلة وهذا ما سيحصل إن شاء الله.

استنتاجات

□ الشيخ ياسر العواضي:

دعوني أختتم بطرح ما استخلصته من هذه الحلقة النقاشية.. طبعاً الحلقة تناولت ثلاثة محاور أولاً: الإجراءات التي تتمثل بالخطة، الدراسات، التشريعات وجهود الحكومة والبرلمان.

ثانياً: التمويل - محلي وخارجي.

ثالثاً: التشغيل المرتبط بإصلاح مؤسسي - الإدارة، تأهيل الكادر.. وعندما نتحدث عن المشكلة فنحن نتحدث عن نصف السكان فقط، لأن النصف الآخر خارج نطاق الحسبة.. نحن لا نريد عصا سحرية لحل مشكلة الكهرباء.. ما نريده هو ألا ينتهي الزمن المحدد والمشكلة لاتزال قائمة.. ما نأمله هو أن نأتي في شهر اكتوبر ٢٠١٢م الزمن المحدد للخطة قصيرة المدى إن شاء الله ومازال المهندس عوض السقطري وزيراً ونجلس جلسة تذكير بما نفذته وزارته في هذا الجانب.

حاولتُ أن أُجري اسقاطاً سريعاً لما تناولته الحلقة النقاشية من قضايا فوجدت أن المشكلة الرئيسية تتمثل في مصدر الطاقة لأن الديزل وإن كان التعامل معه ضرورياً إلا أن الحكومة اتجهت لشراء الطاقة لسهولة ذلك، كان أملنا في مصدر الغاز الاحتياطي ولدينا في ذلك تريليون فاصل اثنين متاحاً، أما الباقي فقد تم بيعه لشركات.

أما بشأن الممولين وهي إحدى المشاكل التي لم يذكرها الوزير بشكل مباشر لكنها من المشاكل الرئيسية، حيث نجد المانحين - شركاءنا في التنمية - مرتبطاً بهم تمويل محطة معبر أو بلحاف أو حتى مارب (٢ أو٣)، يقولون كيف نمول مشروع غاز وليس لديكم غاز، لازم تعطونا شهادة معتمدة وهذا غير متوافر لدينا لأننا نمتلك تريليون فاصل اثنين وهذا لا يكفي لمحطة مارب٢ من أجل التشغيل.. هناك تجميع يصل الى أربعة فاصل ستة والحكومة تعمل عليه، وأنا شخصياً لا أرى في ذلك عيباً، فسلطنة عمان عملت نفس القصة باعت الغاز لأن هذه المادة تحتاج سوقاً طويل الأمد، ورجعت تشتريه من دولة قطر.. وليس عيباً أن نشتري الغاز من الشركة التي بعنا لها لتوليد الطاقة حتى لا نظل نخطط لأشياء أخرى بعيدة..

أنا عملت الآن حسبة سريعة بخصوص ما دار في الحلقة النقاشية ربما نسبة الخطأ فيها لا تتجاوز ١٥٪.

وجدت أن الوزارة تتحمل نسبة المسؤوليات العامة حول الكهرباء ٨١٪.

فيما تتحمل الحكومة بكامل قطاعاتها أو الوزارات الاخرى ١٥٪، والمجتمع ٣٪ والقضاء ١٪ على اعتبار أن اللجوء للقضاء يكون آخر المطاف.

هناك قضايا وتفاصيل كثيرة وقفت عليها الحلقة كتسهيل الخدمات للناس وإصلاح شبكة التوزيع وحل مشكلة الفوترة، مشكلة التعامل لأننا نستهدف فئة معينة من المجتمع أي غير التجاري لكن كيف توصل الخدمة من أجل الاستفادة منها.. هناك مشاكل تكمن في التفاصيل وهذا ما يجعل الكهرباء بحاجة الى عمل استراتيجي.

جميعنا اليوم استفاد كثيراً من الحلقة النقاشية مع الاخ الوزير، ونتمنى أن نصل الى نهاية الزمن المحدد للخطة قصيرة المدى، وقد تم انجازها تماماً، وليس كما حصل مع محطة مأرب الاولى.. يجب أن تعمل كل خطة في حسابها الوقت الاحتياطي للأشياء الطارئة التي يمكن أن تحدث خلال الزمن المحدد لتنفيذ الخطة..

مرة أخرى أشكر الجميع على رحابة الصدر ونشكر «الميثاق» على خطوتها الرائعة في مناقشة القضايا الخدمية من خلال منتداها الاسبوعي الذي نتمنى استمراره.. كما نشكر المهندس عوض السقطري على تفهمه.. وهو يعد من أكثر الوزراء صبراً وجلداً، ومن أفضل الوزراء في هذه الوزارة الذين عملوا بالتخطيط.. ما نريده منه ألا يكون حسن النية في كل شيء، لأن الأمور لا تسير كما يريدها الشخص.

- الوزير:

بتكاتف الجميع سنصل بالكهرباء الى حل جذري لمشاكلها .. هناك مشاكل وصعوبات وعراقيل سيتم تجاوزها .. وأشير هنا الى ما أشار اليه الشيخ ياسر بخصوص المسئولية فإن مشكلة الكهرباء معنية بها عدة جهات حكومية وعلى رأسها وزارة الكهرباء وبتعاون الجميع سيتم حل هذه المشكلة.

□ محمد أنعم:

نكتفي عند هذا الحد من حلقتنا الاسبوعية التي خصصناها لقضية الكهرباء التي أثراها حديث المهندس عوض السقطري وزير الكهرباء والطاقة بكل وضوح وشفافية ولدت لدينا قناعة بأن الأمل موجود والحلول في طريقها لإنهاء مشكلة الاطفاءات، كما استنتجنا أن برنامج الحكومة في هذا الجانب يمضي بخطوات متقدمة، كما أن المحاور الأربعة التي ركز عليها البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية بخصوص الكهرباء والطاقة تسير بخطى واثقة للتنفيذ سواء حسب ما هو مخطط له أو بإيجاد بدائل للتنفيذ.. فباسمكم نشكر الوزير على صراحته وشفافيته التي ستجيب على تساؤلات كثيرة لدى المواطنين، كما نشكر الشيخ ياسر العواضي عضو مجلس النواب الذي شرّفنا بإدارة حلقة النقاش لهذا الاسبوع والتي ستستمر إن شاء الله تحت اشرافه ودعمه.. كما نشكر الشيخ عبدالحميد محمد نعمان راجح عضو مجلس الشورى رئيس دائرة الإدارة والخدمات والأخ عبدالقوي الشميري رئيس دائرة البحوث، كما نشكر حضور الاستاذ عبده محمد الجندي وكل من حضر هذه الحلقة النقاشية.□